للانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ فاستطلاعات الرأي العام التي تمّت في اسرائيل، منذ مطلع العام ١٩٨٨، تشير الى ان حوالى نصف الاسرائيليين يؤيدون سياسة «القبضة الحديدية» التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بينما يرى حوالى ٤٠ بالمئة ان اسلوب الجيش في معالجة الاحداث لينّ للغاية، ويطالبون بالمزيد من القسوة في معاملة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ان نتيجة مثل هذا الاستطلاع، تشير الى مدى التطرف والفاشية المتزايدة في المجتمع الاسرائيلي، الاّ انها تكشف، في الوقت ذاته، ان قسماً من الجمهور الاسرائيلي غير راض عن اسلوب عمل الجيش الاسرائيلي.

ومع استمرار الانتفاضة الشعبية، وتصاعدها، وعجز الجيش الاسرائيلي عن اخمادها، فان ثقة الجمهور بقدرة مؤسسة الامن على مجابهة التحديات بدأت تتراجع. بل ان ضباطاً كباراً في الجيش الاسرائيلي أصبحوا غير متفائلين بقدرة اسرائيل على حسم أي حرب شاملة لصالحها في المستقبل(٧٥). وأشارت دراسات واستطلاعات اجراها، مؤخراً، مركز الدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة تل ـ أبيب، الى ان الجمهور الاسرائيلي، أصبح، في الآونة الاخيرة، أقل ثقة من ذي قبل بقدرة اسرائيل على مجابهة التحديات المستقبلية(٧٦).

ان المحتوى السياسي للانتفاضة الفلسطينية قد حال دون خلق حالة اجماع وطني اسرائيلي خلف الجيش الاسرائيلي الغارق في صراعه اليومي في الضفة والقطاع. فالخلاف بين الكتل والاحزاب السياسية الاسرائيلية حول أهداف الحرب، وجدواها، امتد الى داخل مؤسسة الامن ذاتها، حيث بات العديد من ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي يعربون، علانية، عن عدم اقتناعهم بهذه الحرب، وبأن المخرج من هذا المأزق الصعب ينبغي ان يتم من خلال حل سياسي، وليس من خلال القوة وحدها. ولقد عبّرت عن ذلك العرائض العديدة التي وقّع عليها مئات الضباط والجنود، التي يعترضون فيها على استمرار زجّ الجيش في حرب سياسية.

وتزداد احتمالات تعمّق الشرخ بين المجتمع الاسرائيلي ومؤسسة الامن، بسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية، واستمرار الجيش الاسرائيلي في محاولاته المحمومة لاخمادها؛ «فعقب حرب مضادة لحرب ثورية متواصلة، قد ينشأ، أيضاً، شرخ بين الجيش والشعب... وهكذا لن يبقى الجيش طرفاً قومياً شاملاً ومؤثراً، وهيئة فوق ـ حزبية، محايدة، ومقبولة لدى المجتمع بأسره. وبهذا تتسع شقة الخلاف بين المجتمع والجيش»(٧٧).

وبعد، فقد استطاعت الجماهير الفلسطينية، عبر انتفاضتها الباسلة، ان تفرض على مؤسسة الامن الاسرائيلية نموذجاً متميزاً للصراع في وسائله وأساليبه وشموليته، بحيث شكّل مفاجأة استراتيجية للجيش الاسرائيلي، الذي عجز، ولا يزال عاجزاً، عن ايجاد ردود مناسبة للانتفاضة، باستثناء عمليات القتل والقمع والعقوبات الجماعية، التي لم تنجح في اخماد الانتفاضة الفلسطينية، أو الحدّ منها. ولقد فرضت الانتفاضة الفلسطينية على الجيش الاسرائيلي أسلوبها في الصراع، وأحدثت جملة تأثيرات عميقة في بنيته، وانتشاره، واستعداده القتالي، ومعنوياته، وثقة المجتمع الاسرائيلي به. لقد لخّص المعلق الاسرائيلي زئيف شيف جوانب من تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في مؤسسة الامن الاسرائيلية، حين كتب: «نتيجة لحرب الاستنزاف الجديدة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى تغيير تمركزه، وباتت هناك حاجة الى مواد اضافية؛ والتدريبات تضررت، وسوف تتضرر؛ وقد تأجلت أبحاث وقرارات حول مواضيع مختلفة؛ كما ان مجلس الوزراء المصغّر يكرّس وقتاً طويلاً